

معالم نظريته في السياسة اللغوية

د. الدكتور علي القاسمي

السياسة اللغوية: تُسمى السياسة اللغوية كذلك بـ "التخطيط اللغوي" أو "التدبير اللغوي". وترمي إلى تنظيم المشهد اللساني في البلاد، وذلك بتنمية اللغة أو اللغات المتداولة فيها، وتحديد أدوارها ووظائفها في المجتمع، ومجالات الاستعمال اللغوي في البلاد كافة.

وتتبع أهمية اشتغال الدكتور عبد القادر الفاسي الفهري على مجال (السياسة اللغوية)، من صعوبة هذا الفرع اللساني لما يتطلبه من بحوث عديدة في السياسة والتربية وعلم الاجتماع واللسانيات، ومن ندرة اللسانيين العرب الذين ولجوا هذا المجال وأولوه اهتماماً كافياً.

كنتُ شخصياً قد تطرقتُ إلى السياسة اللغوية في عددٍ من مؤلفاتي مثل: كتاب "لغة الطفل العربي: دراسات في السياسة اللغوية وعلم اللغة النفسي" وكتاب "علم المصطلح: أسسه النظرية وتطبيقاته العملية" وكتاب "السياسة الثقافية في العالم العربي" أما الدكتور عبد القادر الفاسي الفهري فقد استطاع أن يقدم نظرية متكاملة للسياسة اللغوية التي ينبغي أن تتبناها البلدان العربية، في كتيبٍ لا يتجاوز عدد صفحاته المائة صفحة من الحجم الصغير عنوانه "اللغة والبيئة" وصدر بالرباط في سلسلة منشورات (الزمن) سنة 2003. ويتألف هذا الكتيب من مجموعة مقالات/افتتاحيات في "تشرة التعريب" الصادرة عن معهد الدراسات والأبحاث للتعريب في الرباط بين أكتوبر 1996 ونوفمبر 2002، تناقلتها الصحف المغربية آنذاك.

منطلقات النظرية: في هذا الكتيب، يقدم الدكتور عبد القادر الفاسي الفهري

نظريته في السياسة اللغوية، بروح مفعمة بالنبل والمحبة الإنسانية، وعقل منفتح وأسلوب واضح سلس، مستخدماً التفكير المنطقي، ووسائل الإقناع العلمي، متحلياً بأدب الحوار، دون أن يسيء إلى أحد ممن يخالفه الرأي، ولكنه في الوقت نفسه لا يداري ولا يماري، بل يطرح اقتناعاته العلمية بصراحة ولطف، هدفه المصلحة الوطنية، والحقيقة العلمية. ويمكن تلخيص منطلقات نظريته فيما يأتي:

(1) لا تتسم نظرة الدكتور عبد القادر الفاسي الفهري إلى (اللغة) عامة بالعصبية القومية أو الدينية أو الشخصية، بل ينظر إلى اللغة بوصفها أداة تواصل وتبادل المعلومات، ووسيلةً لتكوين مجتمع المعرفة القادر على تحقيق التنمية البشرية. ولاستعمال اللغة، في رأيه، كلفة ومردود على المستويات الاقتصادية والثقافية والمعرفية والسياسية.

(2) إن كل سياسة لغوية هي وليدة مشروع مجتمعي، ووليدة الكيفية التي يحدّد المجتمع بها مستقبله. وينبغي أن تستند هذه السياسة إلى مبادئ الهوية الثقافية الوطنية الشمولية، والتنوّع الإثني المحلي؛ وأن تهدف إلى تحقيق الاندماج الاجتماعي، والسلم الأهلي، والانفتاح على العالم، في الوقت ذاته.

(3) ينبغي أن تضع السياسة اللغوية خطةً واضحةً لتنظيم وتحديد أدوار اللغات واللهجات الوطنية، ووظائف لغات الانفتاح على العالم تجنباً للمواجهة بين اللغات وتعكير الاستقرار. وتعمل هذه السياسة على تنمية تلك اللغات المختلفة. والسياسة اللغوية الحكيمة المتوازنة هي التي تخلق المناخ المناسب لتعليم اللغات والاستعمال السليم لأدوات التعبير، واكتساب المعلومات والمعارف.

(4) إن السياسة اللغوية الحكيمة هي التي تحقق بُعدين أساسيين للأمة: تعزيز اللغة الوطنية المشتركة من أجل تحقيق الاندماج الاجتماعي والمحافظة على الهوية الوطنية، وفي الوقت نفسه، تحقيق الانفتاح على ما يُسمى بـ (مجتمع

المعلومات) للاندماج في عالم الاقتصاد، لئلا تتعرض البلاد للإقصاء من (القرية الكونية) التكنولوجية والاقتصادية.

5) إن مجال تطبيق السياسة اللغوية الحكيمة لا يقتصر على مؤسسات النظام التربوي والتعليمي في البلاد، بل يشمل كذلك جميع مؤسسات الدولة: الإعلامية والإدارية والاقتصادية والمالية، والحياة العامة برمتها.

6) إذا لم تتبن الدولة سياسة لغوية حكيمة، فإنها ستضرب بالهوية الوطنية وتفتح الباب أمام الصراع اللغوي الذي يهدد السلم الاجتماعي والتنمية البشرية. **اللغة الوطنية المشتركة:** من المعروف أن عدداً من اللغويين، مثل يعقوبس وحلقة براغ اللسانية، توسّعت في تفرّعات وظائف اللغة وبلغت بها ست وظائف: التعبيرية، المرجعية، الإقناعية التواصلية، الماوراء اللغوية، الشعرية. بيد أن الدكتور عبد القادر الفاسي الفهري يميّز بين بُعدين أساسيين في اللغة هما:

— **البعد الأول وهو اللغو.** فنحن نستعمل اللغو من أجل ربط الاتصال، عبر تبادل عبارات مبتذلة أو خطابات مطولة غير ذات دلالة. ومن أمثلة هذا اللغو تكرار الطفل — في بداية تعلّمه اللغة — لأصواتٍ وترديده لمقاطعٍ من كلمات، لا لتبادل المعلومات، بل للتمرّن على النطق أو جذب الانتباه. ومثل قولنا للصديق حين نلقاه: "صباح الخير، كيف الحال، وكيف الصحة؟" وهي أسئلة لا نتوخى منها الحصول على تقريرٍ طبيٍّ من صديقنا بقدر ما نروم ربط الاتصال به وبدء الحديث معه. أو كأن يقول الإنكليزي لشخص لا يعرفه ويريد أن يبدأ محادثة معه: "الجو غائم هذا الصباح، أليس كذلك؟"، على حين أن جو إنكلترا غائم دائماً تقريباً، وأن مخاطبه يستطيع أن يرى الغيوم تهيم على الجو. وهذا البعد اللغوي عبّر عنه المتنبي بقوله:

نحن أدرى وقد سألنا بنجدٍ أقصيرُ طريقنا أم يطولُ
وكثيرٌ من السؤال اشتياقٌ وكثيرٌ من ردّه تعليلُ

— والبعد الثاني هو التواصل، الذي يتم عبر تعاون متكلمين/ متلقين يشتركون في معجم لغوي يخضع لقواعد معروفة لهما. والتواصل ذو حمولة معرفية. فمن خلال التواصل نتداول معلومات تتعلّق بالمحيط، والمدرسة، والتراث، والتفكير، والإبداع إلخ.. فإذا حصرنا لغة التواصل في فئة من الشعب — كما يحدث عندما نختار لغة أجنبية وسيلة لتبادل المعلومات العلمية والتقنية — والاقتصادية — فإننا نمارس ميّزاً لغوياً، ونحرم من لا يعرف تلك اللغة الأجنبية من حقهم في امتلاك لغة تواصل ونحرمهم من تكافؤ الفرص، أي أن المعرفة تصبح محتكرة من قِبَل فئة محدودة من الشعب. ولا يتم رفع هذا الميز وهذا الحيف بالأغلبية من الشعب إلا عندما تصبح اللغة الوطنية المشتركة هي لغة التواصل في المجتمع.

ويرى الدكتور عبد القادر الفاسي الفهري وجود ثلاث وظائف رئيسة للغة التواصل (وهي اللغة العربية الفصيحة، في المغرب والبلدان العربية، وعدد من البلدان غير العربية مثل تشاد، لأنها لغة الإسلام دين الأغلبية التي تؤدّي بها شعائرها الدينية، ولأنها سجل الثقافة العربية الإسلامية المشتركة). وهذه الوظائف هي:

أولاً، وظيفة تربوية، لأنها تعمل على إنضاج الملكة اللغوية لدى الفرد من جهة (لأن اكتساب الطفل للغة بحاجة إلى ملكة طبيعية ومحيط اجتماعي يبسّر له استعمالها وتطوير ملكته)، وتنمية قدراته المعرفية والفكرية/ التفكيرية من جهة أخرى (لأننا لا نستطيع الحصول على المعرفة من دون وسيلة لغوية، كما أننا لا نستطيع التفكير بدون لغة). ولهذا ينبغي على المدرسة أن تمكّن الطفل من اكتساب اللغة الوطنية المشتركة عبر الانغماس المبكّر فيها، لتلافي الانعكاسات السلبية للازدواجية على النمو اللغوي والمعرفي. ولهذا فإن الفاسي الفهري يُحذّر من تعليم الأطفال لغةً أجنبيةً قبل سن الثانية عشرة، أو التاسعة في أحسن الظروف. وإلا تسبّبنا في إعاقة نمو الطفل واضطراب قدراته المختلفة. ويدعو إلى اكتساب الطفل العربية الفصيحة في الحضانة والروض والمدرسة الابتدائية دون انقطاع ودون أن يستعمل المعلم اللهجة الدارجة أو العامية.

ثانياً، **وظيفة سياسية وطنية**، وهي الإصهار أو الإدماج المجتمعي، إذ تعمل اللغة الوطنية المشتركة على تكوين ثقافة مشتركة، وهوية مشتركة للمجتمع فتساعد على إرساء السلم الاجتماعي. وإذا كان التعدد والتنوع اللغوي مشروعاً ومثرياً للثقافة المشتركة، فإنه ينبغي أن لا يؤدي إلى التمزق الاجتماعي أو إقصاء الأراضية الوطنية. فالدكتور الفاسي الفهري يميز بين نوعين من التعدد اللغوي: الأول، تعدد لغوي متزن تكون اللغة الوطنية المشتركة أراضيته الصلبة، ويؤدي إلى الإدماج الاجتماعي، والسلم الأهلي، والتنمية الاقتصادية البشرية، ويطلق عليه اسم **(تعدد بوتقة)**. والثاني، تعدد لغوي غير منظم وذو كلفة مادية وبيئية ونفسية باهظة، ويؤدي إلى تمزق مجتمعي؛ ويسميه بـ **(تعدد فسيفساء)**.

ثالثاً، **وظيفة اقتصادية**، لأنها تعمل على توطين التقانة، وتسريع الصناعة والإنتاج. فمجتمع المعرفة القادر على تحقيق التنمية البشرية هو ذلك المجتمع القادر على تلقي المعلومات وتبادلها واستيعابها والإبداع فيها وإنتاجها، ببسر وسرعة. ولا يستطيع المجتمع ذلك ما لم يملك وسيلة نفاذ إلى مصادر المعرفة، وتبادل المعلومات. وهذه الوسيلة هي اللغة التي تشبه بالعملة المستعملة في تبادل السلع والبضائع. فإذا تعددت العملات في البلاد، بطؤت وتعطلت عملية تبادل السلع.

يرى الدكتور الفاسي الفهري أن عدم وجود سياسة لغوية متوازنة في الدولة يؤدي إلى الصراع اللغوي. فإذا فرضت الدولة لغةً أجنبيةً بوصفها لغة العمل في الدولة أو التعليم العالي أو المؤسسات المالية، فإن هذه السياسة ستقود إلى صراع لغوي، إذ إن المواطنين يشعرون بإهمال هويتهم الوطنية. ويرى أنه لا يوجد صراع لغوي بين اللغة العربية واللغات الوطنية الأخرى الموجودة في البلدان العربية، مثل الآشورية في العراق، والسريانية في سوريا، والقبطية في مصر والأمازيغية في بلدان المغرب العربي. لأن هذه اللغات تنتمي إلى أسرة لغوية واحدة هي الأسرة السامية الحامية (أو ما يسميها بعضهم باللغات العروبية)، فهي تنتمي إلى أصل واحد ولها خصائص مشتركة، وقد تعايشت منذ قرون عديدة. وما

تحمله هذه اللغات من ثقافات يصبُّ في الحضارة العربية المشتركة ويدعمها. ولكن الصراع اللغوي الذي يحذر منه هو الصراع القائم بين العربية والإنكليزية في بلدان المشرق العربي وبين العربية والفرنسية في بلدان المغرب العربي.

(وتجد آراء الدكتور عبد القادر الفاسي الفهري سنداً علمياً في بحوث علم النفس واللسانيات النفسية والاقتصاد وتجارب الأمم. فقد أكد كثيراً من علماء النفس والمتخصصين في اضطرابات النطق أن الأطفال الذين يتعلمون أكثر من لغة واحدة في رياض الأطفال قد يُصابون باضطرابات لغوية نفسية. كما أن ألمانيا استطاعت خلال القرنين التاسع عشر والعشرين الميلاديين من توحيد لهجاتها الألمانية الثلاث عن طريق تعميم اللغة الألمانية المشتركة الفصيحة في التعليم والإعلام والحياة العامة، في حين أن مؤسَّساتنا التعليمية والإعلامية في البلدان العربية تعمل على التوسُّع في استعمال العاميات التي هي مستويات من اللغة تصلح للتداول اليومي السريع وليس للتفكير العلمي والمنطقي. وقد اعتبر معظم علماء الاقتصاد أن قيام مجتمع الصناعة يتطلَّب لغة وطنية مشتركة يتقنها جميع المواطنين، وأجمعوا على أن الأمة لا تبدع بغير لغتها الوطنية).

— أقيمت هذه الكلمة في الندوة العلمية الدولية لتكريم الدكتور الفاسي الفهري والتي أقيمت في كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط في المدة من 26 إلى 28 مارس 2013.